

الصحافة الفرنسية تريح معركة الدفع مقابل المحتوى مع غوغل

المؤسسات الإعلامية العربية ليست في موضع قوة للتفاوض



الاتفاق نزح فتيل أزمة استمرت سنوات

وفي العالم العربي لم يتم تسريع قوانين تحمي المحتوى الإلكتروني من استغلال منصات التواصل الاجتماعي من دون مقابل، رغم أن الصحف ووسائل الإعلام جميعها تشتكي من هيمنة غوغل وفيسبوك على حصتها من الإعلانات وهي لذلك تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في ذلك.

وتجري الحكومة المصرية دراسة لإخضاع التجارة الإلكترونية والإعلانات بشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للمنظومة الضريبية، بما يتسق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، إلا أن هذا التوجه يصب لصالح الدولة وليس للصحافة أو وسائل الإعلام التي تطالب بأن تحصل

على نصيب من الإعلانات التي تجنيها غوغل وفيسبوك وغيرها من المنصات الإلكترونية مقابل المحتوى الذي تنتجه. ليست من القوة بحيث يمكنها مطالبة شركات الإنترنت الكبرى بهذا الإجراء، لأنها أولاً لا تستند إلى نصوص قانونية تنص على حقوق النشر والمحتوى في الدول العربية ما يجعل المحتوى

مباحاً يتم إعادة تداوله ونشره في مختلف وسائل الإعلام. وثانياً أن المحتوى العربي متواضع، (مع استثناءات قليلة)، تسيطر عليه التبعية السياسية والبيانات الحكومية ولا يجتلي بثقة كبيرة لدى الجمهور، ما يعني أن شركات الإنترنت مستعدة للتخلي عنه في حال الدخول في مفاوضات، كما حدث في فرنسا عندما قالت غوغل إنها لن تدرج المحتوى الصحافي الفرنسي على محركها إذا أصرت الصحف على موقفها. غير أن الوضع أكثر صعوبة بالنسبة للمؤسسات الإعلامية العربية التي تعتمد على المنصات الاجتماعية لزيادة أعداد المتابعين.

وبدأت ملامح التغيير في موقف غوغل منذ أكتوبر الماضي، قبل ساعات من إعلان محكمة في باريس أن غوغل تخضع للتفاوض مع المجموعات الإعلامية.

وقالت غوغل إنها اقتربت من إبرام اتفاق مع وسائل إعلام فرنسية، لتعويضها مادياً عن الأخبار التي تنتجها وتظهر في نتائج البحث الأشهر في العالم.

وورد في بيان أصدرته غوغل "أولويتنا تبقى التوصل إلى اتفاق مع دور النشر ووكالات الأنباء الفرنسية. قدمنا طلباً للحصول على توضيح قانوني بشأن بعض أجزاء الأمر، وسنراجع الآن قرار محكمة الاستئناف في باريس".

وجاء في بيان مشترك أصدره سيباستيان ميسوف، مدير غوغل في فرنسا، مع الصحف الفرنسية "نريد دعم الصحافة وضمن استمرار الوصول إلى محتوى عالي الجودة لأكثر عدد ممكن من الناس".

وحذرت رئيسة سلطة المنافسة إيزابيل دو سيلفا، الخميس "لدينا نظام متابعة في غاية التفتت، وستثبت بأن تنص العقود الموقعة صراحة على الحقوق المجاورة وتدفع عليها عائدات".

وأشارت فرانس برس إلى أنها، ومجموعات أخرى، قدمت شكوى ضد الشركة الأميركية إلى هيئة المنافسة في فرنسا، العام الماضي، واتهمتها بالامتناع عن التفاوض بحسن نية لتسوية المشكلة.

من جهتها، دافعت غوغل عن موقفها، لأنه بفضل محركها تحظى المواقع الصحافية بحركة مرور كبيرة وعائدات من الإعلانات الرقمية. ويبدو أن الضغوط المتصاعدة في فرنسا أجبرت غوغل على الاستجابة للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع.

وأفادت فرانس برس بأن غوغل سعت إلى نزع فتيل الأزمة، وأعلنت أنها ستستثمر مليار دولار في شركات مع ناشري الأخبار في العالم، لتطوير تطبيق أطلق عليه "غوغل نيوز شوكنيز"، يبرز التقارير الخاصة التي

شركتها. وقال الرئيس التنفيذي للشركة الأميركية سوندار بيتشاي إن غوغل أبرمت عقوداً مع نحو 200 مطبوعة في دول كثيرة، بينها "در شبيغل" و"دي تسابت" و"شتيرن" في ألمانيا و"فولها دي ساو باولو" و"باند" و"إيفوباي" في البرازيل.

ولفتت فرانس برس إلى أن اللائحة تخلو من اسم أي مطبوعة من الولايات المتحدة أو فرنسا، لكن غوغل أعلنت أن العام الذي توصلت إليه مع الصحافة الفرنسية. وتراقب دول أخرى يواجه الناشرون فيها مشكلات مماثلة مع غوغل، تطور المفاوضات، خصوصاً استراليا التي أصدرت قانوناً مماثلاً يجبر شركات الإنترنت على الدفع للمجموعات الإعلامية، لكنها ما زالت تواجه الرفض، غير أن الموقف من المحتمل أن يتغير بالاتفاق الفرنسي مع نتائج البحث الأميركي.

باريس - رضخت أخيراً شركة غوغل الأميركية للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع، وربما تنجح دول أخرى في هذا المسعى، لكن الصحافة العربية عليها إعادة التفكير في تطوير المحتوى واستعادة ثقة القراء لتكون في موضع قوة قبل الدخول في مفاوضات مماثلة مع شركات استطلاعات الضغوط المتصاعدة في فرنسا إيجاباً الشركة الأميركية العملاقة، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع الإلكتروني.

باريس - رضخت أخيراً شركة غوغل الأميركية للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع الإلكتروني.

باريس - رضخت أخيراً شركة غوغل الأميركية للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع، وربما تنجح دول أخرى في هذا المسعى، لكن الصحافة العربية عليها إعادة التفكير في تطوير المحتوى واستعادة ثقة القراء لتكون في موضع قوة قبل الدخول في مفاوضات مماثلة مع شركات استطلاعات الضغوط المتصاعدة في فرنسا إيجاباً الشركة الأميركية العملاقة، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع الإلكتروني.

باريس - رضخت أخيراً شركة غوغل الأميركية للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع الإلكتروني.

باريس - رضخت أخيراً شركة غوغل الأميركية للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع الإلكتروني.

باريس - رضخت أخيراً شركة غوغل الأميركية للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع الإلكتروني.

باريس - رضخت أخيراً شركة غوغل الأميركية للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع الإلكتروني.

باريس - رضخت أخيراً شركة غوغل الأميركية للقانون الأوروبي ومنح الصحف دعماً مالياً، في ظل أزمة خانقة يعانيها القطاع الإلكتروني.

دراما شكسبيرية في قصة صحافية

وهو داخل مبنى الحكومة، تمنح الصحفيين كما السياسيين درسا في خيار مزيد من التعلم أو الاستمرار في الغطرسة.

كان هناك منطوق غريزي في اختيار بوريس جونسون لكامينغز مستشاراً له، بحكم رغبته التواقة دائماً للشعبوية، بينما كان لدى كامينغز أيضاً رؤية أيديولوجية لحكومة جونسون، حيث تعهد بمواجهة وسائل الإعلام، ومع ذلك لم يتق به نواب حزب المحافظين الواقفين خلف جونسون، وهو بدوره عاملهم باحتقار غالباً، إلى درجة وصف فيها وزير البريكست السابق ديفيد ديفيس بأنه "كثيف مثل اللحم المفروم" و"كسول كالضفدع". كان يعامل كل فريق العمل داخل الحكومة البريطانية وخصوصاً أولئك الذي يفضلون التعامل بوضوح مع وسائل الإعلام ومناقشة حملته عالية المخاطر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، بطريقة "إذا كنت لا تحب الطريقة التي أدير بها الأمور، فهناك الباب أمامك واللعة أيضاً".

قاد كامينغز حكومة جونسون المنتصرة في بريكست إلى حرب مع هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" والقناة الإخبارية الرابعة عندما تم منع الوزراء مثلاً من التحدث في برامج القناة، وصحيفة الغارديان ووسائل إعلام أخرى كان يُنظر إليها على أنها تمثل آراء البريطانيين الذين يشعرون بأن قدرهم جزء من أوروبا وليس خارج الجغرافيا، رافضين خروج بلدهم من تاريخه. بل كان يعمل فقط من أجل الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت الذي بدأت تنهار فيه مقاربتة للتعامل مع وسائل الإعلام بمغادرته منصبه الراسبوتيبي المسير لسياسية جونسون، فإن الموقف العدائي الذي يكتنه 10 داوينغ ستريت تجاه وسائل الإعلام لا يعني أنه لم يكن له تأثير. فقد كانت إحدى المفارقات إصرار كامينغز على أن التغطية الصحافية اليومية ليست مهمة، بينما كانت حكومة جونسون تامل في استباق الفضائح التي تلوح في الأفق وتزويد وسائل الإعلام، ما يجعلها تخفف من انتقادها لسلبية أداء الحكومة خصوصاً ما يتعلق بمعالجة وباء كورونا.

وهكذا مثل كامينغز واحداً من أكثر المستشارين ضرراً لرئاسة جونسون للحكومة عندما قطع الجسور بينها وبين وسائل الإعلام التي كان يثير استمئزازها، الأمر الذي يفسر جانباً من خروجه بعد أكثر من عام على تقلده منصب كبير المستشارين لرئيس الوزراء.

وظيفة المستشارين للرؤساء والحكومات، وخصوصاً ما يتعلق بالاستشاريين الإعلاميين، تكمن في إضافة بُعد سياسي إلى المشورة. وليس التصرف كمسؤولين تنفيذيين كما يحدث في الغالب. سنجد عشرات من كامينغز في عالمنا العربي يجلسون في مباني الحكومات، وبدلاً من الدفع باتجاه حرية تبادل المعلومات وإشاعة ديمقراطية حرة من الأفكار، فإنهم يعملون على حصر الأخبار لمنع وصولها إلى الجمهور.

لذلك أرى أن الدراما الشكسبيرية التي خلفها خروج دومينيك كامينغز من اعتق قلاع الديمقراطية في العالم، تمنحنا درسا لا ينتهي تأثيره بعد زمن قريب.



دراما صحافية

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن



منذ أكثر من أسبوع والصحف البريطانية مشغولة بمن أطبع به مؤخرًا وكان يكن لها العداء ويثير استمئزازها داخل الحكومة، لأنه يمثل قصة صحافية بامتياز عندما كان في موقعه كمستشار لرئيس الحكومة وعندما غادر منصبه.

ذلك هو دومينيك كامينغز كبير المستشارين لرئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون، رجل الحملات الدعائية الملقب بـ"مهندس اللاتفاقي" في إشارة إلى تحمسه المفرط أثناء التصويت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. خروج كامينغز من مبنى 10 داوينغ ستريت كان مثيراً بالنسبة إلى وسائل الإعلام، عندما تعهد حمل حاجياته في صندوق والخروج من الباب الرئيسي لمبنى الحكومة، بينما مكتبه أقرب إلى أبواب خلفية أخرى كان أسهل عليه الخروج منها. تعمد هذا الخروج كي تبقى الصورة في الأرشيف الصحافي، وكأنه مستمر في غطرسته في التعامل مع وسائل الإعلام.

دومينيك كامينغز بقي بعد خروجه من مبنى 10 داوينغ ستريت، قصة صحافية مستمرة، تمنح الصحفيين كما السياسيين درسا في خيار مزيد من التعلم أو الاستمرار في الغطرسة

اعتقد أن قصة كامينغز الذي يتقلد منصباً مرموقاً في الحكومة البريطانية لكنه لا يظهر على هدايته الرث أبدأ، مفيد للغاية لكل صحافيي العالم العربي، خصوصاً أولئك الذين أغرتهم المناصب الحكومية وصاروا هامشاً لصوت الحكومة في تحويل النقائص إلى ما يشبه الحقائق والدفاع عنها!

يغادر الصحافي غرفة الأخبار إلى أروقة الحكومة ولا يفك - لسوء الحظ - مع زملاء الأسم، بل يكون مصدر خذلانهم أكثر من السياسيين أنفسهم.

كامينغز بالنسبة إلى وسائل الإعلام البريطانية معادل تاريخي لـ"سفنغالي" الشخصية الشريرة في الموروث الروائي الذي يهيمن على شخص آخر ويتلاعب به ويتحكم في قراراته، كما أطلقت عليه لقب "غريغوري راسبوتيبي" الذي عُرف بتأثيره على العائلة الحاكمة في روسيا إبان حكم القيصرية مما دفع القيصر إلى قتله والتخلص منه.

وبالأساس، استعادت وسائل الإعلام تلك الوقفة المثيرة لكامينغز عام 2016 وهو يهتف أمام مجاميع المصوتين لبريكست "نحن نستعيد السيطرة" فيما شبكات التلفزيون أعلنت للتو نجاح حملة المغادرين من الاتحاد الأوروبي.

وبعد فقدانه السيطرة في معركة السلطة في 10 داوينغ ستريت، صار قصة صحافية مستمرة، كان كذلك